

Distr.: General
18 August 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 118 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات
أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة 17 آب/أغسطس 2022 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

يشرف البعثة الدائمة لجمهورية ألمانيا الاتحادية لدى الأمم المتحدة أن تشير إلى ترشح جمهورية ألمانيا الاتحادية لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2023-2025، في الانتخابات المقرر إجراؤها خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة.

ووفقاً لقرار الجمعية العامة 251/60، تتشرف البعثة الدائمة كذلك بأن تحيل طيه التعهدات والالتزامات الطوعية لحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية، مؤكدة من جديد التزاماتها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة لجمهورية ألمانيا الاتحادية لدى الأمم المتحدة ممتنة من رئيس الجمعية العامة تعميم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 118 (ج) من جدول الأعمال المؤقت.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 17 آب/أغسطس 2022 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

ترشح ألمانيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2023-2025

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملاً بقرار الجمعية العامة 251/60

- 1 - يسر جمهورية ألمانيا الاتحادية أن تقدم طيه ترشحها لمجلس حقوق الإنسان للفترة 2023-2025، في الانتخابات المقرر إجراؤها في نيويورك في تشرين الأول/أكتوبر 2022.
- 2 - من خلال عضويتها في مجلس حقوق الإنسان منذ عام 2020، أظهرت ألمانيا التزامها القوي بالمجلس وآلياته والأغراض التي تخدمها. وتقدر ألمانيا بالعمل نائبة لرئيس المجلس في مكتبه. وتؤمن ألمانيا إيماناً راسخاً بسياسة خارجية قائمة على القيم وبالعالمية حقوق الإنسان بوصفها مبدأً موجّهاً للتعاون بين الدول في نظام متعدد الأطراف قائم على القواعد ومنصف، تدعمه أصوات قوية من المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتسعى ألمانيا إلى إعادة انتخابها فوراً لعضوية مجلس حقوق الإنسان لمواصلة تعزيز حقوق الإنسان العالمية للجميع.
- 3 - تتبع ألمانيا نهجاً قائماً على حقوق الإنسان في سياستها الخارجية. وقد التزمت بسياسة خارجية مناصرة لقضايا المرأة، تُعزز حقوق المرأة ومواردها وتمثيلها وتشجع التنوع. والمساواة بين الجنسين والمشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء والفتيات مطلبان أساسيان للسلام والأمن المستدامين.
- 4 - يواجه تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها حالياً تحديات كبرى. وتهدد النزاعات المسلحة والأنظمة القمعية حقوق الإنسان الأساسية. ويؤثر تغير المناخ على الظروف المعيشية للناس وعلى أعمال حقوق الإنسان الواجبة لهم في جميع أنحاء العالم. وألمانيا ملتزمة بعالمية حقوق الإنسان على النحو الذي حددته الأمم المتحدة في عام 1948 في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان الواجبة التطبيق والتشريعات التي تضمن حقوق الإنسان في إطار القانون الدولي العرفي. وإزاء هذه الخلفية، ستواصل ألمانيا حماية حقوق الإنسان، بوسائل منها العمل مع شركائها في مجلس حقوق الإنسان وتعزيز هذه الحقوق في مجالات السياسة المناخية والتحول الرقمي والمساواة بين الجنسين والمساءلة.

حقوق الإنسان في داخل البلد

- 5 - تبدأ حماية حقوق الإنسان وتعزيزها فضلاً عن احترامها من داخل البلد. وترى ألمانيا أن أعمال حقوق الإنسان مهمة مستمرة. وهي طرف في العهود والاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان وقد أدمجتها في القانون الوطني. وقد دخلت ألمانيا في التزامات واسعة النطاق فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، وهي تقدر آراء شركائها بشأن كيفية تحسين احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها في ألمانيا. وفي هذا الصدد، تقدر ألمانيا تقديراً عالياً المدخلات المقدمة من الاستعراض الدوري الشامل وهيئات معاهدات حقوق الإنسان، وقد وجهت دعوات دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة.
- 6 - تعتبر ألمانيا سياسة حقوق الإنسان مهمة شاملة تؤثر على جميع مجالات المجتمع. ويعد تنفيذ البلد لخطة عمله الوطنية بشأن الالتزام باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وجهوده الرامية إلى تحقيق الاندماج وتكافؤ الفرص والمشاركة للاجئين والمهاجرين وتعديل وتطوير خطة عمله الوطنية لمكافحة

العنصرية وكرهية الأجانب ومعاداة السامية وما يتصل بذلك من تعصب ليست سوى أمثلة قليلة على التزام ألمانيا المستمر بتحسين حالة حقوق الإنسان المحلية.

7 - المعهد الألماني لحقوق الإنسان، الذي أنشئ في آذار/مارس 2001، هو المؤسسة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان في ألمانيا وهو يلتزم بمبادئ باريس (المركز "A"). ويرصد أنشطة الحكومة في مجال حقوق الإنسان عن كثب وبشكل نقدي، ويقوم مثلاً بنشر تقرير سنوي عن حالة حقوق الإنسان المحلية يقدم إلى البرلمان الاتحادي.

التزام ألمانيا بحقوق الإنسان على الصعيد الدولي

8 - تسعى ألمانيا جاهدة إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيز احترامها في جميع أنحاء العالم من خلال تناول قضايا حقوق الإنسان في حواراتها ومشاراتها السياسية الثنائية، وعن طريق تقديم الدعم والتعاون التقني للمشاريع الرامية إلى تحسين حالات حقوق الإنسان، وعن طريق مراعاة حقوق الإنسان بصورة منهجية في برامجها المتعلقة بسياسات التعاون الإنمائي، ومشاريع المعونة الإنسانية، وأنشطة منع نشوب النزاعات. وتركز ألمانيا، في جملة أمور، على حقوق الإنسان وتغير المناخ، وعلى المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء والفتيات بكل تنوعهن، وعلى حقوق الإنسان على الإنترنت.

9 - عززت ألمانيا، في إطار التزامها هذا، مكتب مفوض الحكومة الاتحادية لسياسة حقوق الإنسان والمعونة الإنسانية. والمفوض هو نقطة الاتصال في ألمانيا فيما يتعلق بجميع قضايا حقوق الإنسان، ويسافر حول العالم للمشاركة في حوارات بشأن حقوق الإنسان، ويقوم اتصالات وثيقة مع ممثلي المجتمع المدني والبرلمان الاتحادي.

10 - فضلاً عن ذلك، تغتني ألمانيا الفرصة التي تتيحها رئاستها لمجموعة الدول السبع في عام 2022 لتعزيز النظام المتعدد الأطراف وتسهيل الضوء على حقوق الإنسان في جميع ملفات السياسات العالمية.

11 - اعتمدت لجنة وضع المرأة، في دورتها السادسة والستين، تدابير ملموسة لأول مرة لتعزيز حقوق المرأة في التصدي لتغير المناخ، وتوصلت إلى اتفاق بشأن نهج لمشاركة النساء والفتيات في جميع مجالات التصدي لأزمة المناخ. واضطلعت ألمانيا بدور رائد في تيسير هذه المفاوضات وستعمل بنشاط على تعزيز تنفيذ الاستنتاجات.

12 - ألمانيا من أشد المؤيدين للمحكمة الجنائية الدولية وستواصل بذل قصارى جهدها لضمان أن تتمكن المحكمة من العمل بأكبر قدر ممكن من الفعالية وأن تتلقى دعماً واسعاً من المجتمع الدولي.

13 - إضافة إلى ذلك، تؤيد ألمانيا بقوة آليات مجلس حقوق الإنسان التي تسهم في وضع حد للإفلات من العقاب، مثل اللجنة المعنية بالتحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في سياق عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا وبعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

14 - ما فتئت ألمانيا تلتزم بدعم مجلس حقوق الإنسان وآلياته منذ إنشائه. ففي عام 2021، على سبيل المثال، أيدت ألمانيا بقوة اعتراف مجلس حقوق الإنسان بالحق في بيئة صحية ونظيفة ومستدامة كحق من حقوق الإنسان، مستمد من الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان القائمة بالفعل ومتأصل فيها، وستواصل تعزيز تنفيذه.

15 - تتعهد ألمانيا بما يلي:

- مواصلة العمل على تعزيز عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة
- مواصلة دعمها لاستقلال جميع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وقدرتها الذاتية على العمل وفق مبادئ باريس
- استخدام رئاستها لمجموعة الدول السبع في عام 2022 لتعزيز تعددية الأطراف والتوفيق بين المسائل الاقتصادية والمناخية والبيئية والاجتماعية والسياسية وحماية حقوق الإنسان
- دعم وتعزيز إطار عمل مجلس حقوق الإنسان بوصفه منتدى الأمم المتحدة الرئيسي لحقوق الإنسان والمشاركة بنشاط في المناقشات بشأن كفاءة مجلس حقوق الإنسان ومركزه المؤسسي
- مواصلة دعمها لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ولاستقلال ولايتها
- مواصلة تعاونها الوثيق مع مفوضية حقوق الإنسان بوسائل منها تقديم دعم سياسي ومالي كبير لعملها
- التعاون الوثيق مع آليات مجلس حقوق الإنسان، ولا سيما من خلال التمسك بدعوتها الدائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لزيارة ألمانيا
- مواصلة العمل من أجل زيادة عدد التصديقات على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان
- مواصلة العمل بنشاط بشأن الاستعراض الدوري الشامل من خلال تقديم توصيات إلى الدول والتعاون مع الاستعراض، مع خضوع ألمانيا نفسها للاستعراض في عام 2023
- تقديم الدعم الفعال لعملية الإصلاح التي تضطلع بها الأمم المتحدة للهيئات المنشأة بموجب معاهدات بغية تعزيز فعاليتها وكفاءتها مع ضمان استقلال تلك الهيئات وخبرائها
- مواصلة تعزيز الدور الحاسم للمجتمع المدني في مجلس حقوق الإنسان وتقديم الدعم النشط للمدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك من خلال برنامج نقل وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، أي مبادرة إليزابيت زيلبرت
- مواصلة التزامها بوضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الخاضعة للقانون الدولي في جميع أنحاء العالم من خلال القيام، على سبيل المثال، بدعم بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا والآلية الدولية المحايدة المستقلة لسوريا وآلية التحقيق المستقلة لميانمار وغيرها من الآليات التابعة لمفوضية حقوق الإنسان، ودعم المحكمة الجنائية الدولية
- مواصلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واتباع نهج قائم على الحقوق إزاء خطة التنمية المستدامة لعام 2030
- مواصلة تعزيز الصلة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان ودعم نهج قائم على الحقوق لتوجيه السياسات والإجراءات العالمية المتعلقة بتغير المناخ

- مواصلة جهودها لتنفيذ دبلوماسية مناخية مشتركة ومتسقة وتحقيق العدل المناخي بما يتماشى مع العدل الأخضر الأوروبي وخطة عام 2030 واتفاق باريس للمناخ في ضوء تأثير تغير المناخ على حقوق الإنسان
- مواصلة قيادة المشاركة في مجال حق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي، وفي مجالي السكن اللائق وحقوق الإنسان لضحايا الاتجار بالأشخاص والناجين منه
- استخدام عضويتها في مجلس حقوق الإنسان وفي لجنة وضع المرأة وغيرهما من المحافل الدولية لتعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة لجميع النساء والفتيات، ودعم وضع المعايير وإعمال حقوق النساء والفتيات، بوسائل منها ترشّحها في عام 2022 لمقعد في اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة
- المشاركة بنشاط في تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها بشأن "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات في سياق السياسات والبرامج المتعلقة بتغير المناخ والبيئة والحد من مخاطر الكوارث" التي اعتمدها لجنة وضع المرأة في آذار/مارس 2022
- إنجاز خطة عملها الثالثة لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، للفترة 2021-2024، ووضع خطة عمل وطنية رابعة بشأن المرأة والسلام والأمن
- مواصلة مشاركتها في مكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، بما في ذلك عن طريق تنفيذ الهيكل الدولي ودعم جهود الرصد التي تبذلها مفوضية حقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية، في جملة أماكن منها أوكرانيا
- تعزيز حقوق النساء والفتيات ومواردهن وتمثيلهن في جميع أنحاء العالم وتعزيز التنوع الاجتماعي مع وضع سياسة خارجية مناصرة لقضايا المرأة في الاعتبار
- كعضو في تحالف المساواة في الحقوق، التصدي للعنف والتمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين ودعم الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية، من خلال جملة جهات منها المفوض الاتحادي لقبول التنوع الجنسي والجنساني، ومكافحة جميع أشكال التمييز
- مواصلة الالتزام بالحق في حرية التعبير والنضال من أجل حرية الصحافة وحماية الصحفيين، بما في ذلك من خلال البرامج التي تقدم المنح الدراسية والإقامات المؤقتة في ألمانيا، فضلا عن التصدي لخطاب الكراهية
- مواصلة الدعوة إلى حرية الدين والمعتقد والدعوة إلى الحوار بين الأديان، في جملة أمور، على النحو الذي يشجعه المفوض الاتحادي لحرية الدين أو المعتقد
- مواصلة حماية وتعزيز حقوق الأطفال، ولا سيما المتضررين من النزاعات المسلحة
- مواصلة الدعوة إلى وضع خطة عمل للاتحاد الأوروبي بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان استنادا إلى المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وتعزيز خطة

العمل الوطنية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان تمشيا مع القانون الوطني الجديد بشأن التزامات الشركات ببذل العناية الواجبة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان في سلاسل الإمداد

- الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها سواء خارج الإنترنت أو عبر الإنترنت، بما في ذلك من خلال تعزيز القرار المتعلق بالخصوصية في العصر الرقمي وتوسيع نطاقه للنظر أيضا في تأثير الذكاء الاصطناعي
- العمل بنشاط على تعزيز اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بالحق في بيئة صحية ونظيفة ومستدامة كحق من حقوق الإنسان، مستمد من الالتزامات الدولية القائمة بالفعل ومتأصل فيها، والدعوة إلى تجسيده وإنفاذه
- مواصلة جهودها الرامية إلى وضع حقوق الإنسان في صميم التعافي من مرض فيروس كورونا (كوفيد) وتعزيز التضامن والتعاون الدوليين
- مواصلة تقديم تقرير الحكومة الاتحادية الشامل عن حقوق الإنسان، بما في ذلك خطة عمل لحقوق الإنسان، إلى البرلمان الاتحادي كل سنتين